

**المؤتمر**  
**الدورة التاسعة والعشرون**  
**روما، ٧-١٨/١١/١٩٩٧**  
**حالة الأغذية والزراعة**

**بيان المحتويات**

الفقرات	
- ١	أولا - الحالة الراهنة للأغذية والزراعة ٥٠
- ١	ألف - إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية في ١٩٩٦ ٧
- ٨	باء - نقص الأغذية وحالات الطوارئ ١٧
	جيم - وضع الامدادات العالمية من الحبوب والتوقعات ١٨ - ٢١
٢٧ - ٢٢	دال - المساعدات الخارجية للزراعة
- ٢٨	هاء - تدفقات المعونة الغذائية ٣٠
	واو - الأسعار الزراعية الدولية ٣١ - ٣٩
	زاي - مصائد الأسماك: المصيد السمكي، وتصريفه، والتجارة فيه ٤٠ - ٤٥
٥٠ - ٤٦	حاء - انتاج المنتجات الحرجية والتجارة فيها
- ٥١	ثانيا - التطورات الأخيرة في مجال الأمن الغذائي العالمي ٦٠

لدواعي الاقتصاد طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ، والمرجو من أعضاء الوفود والمراقبين أن يكتفوا بهذه النسخة أثناء الاجتماعات وألا يطلبوا نسخا إضافية منها الا للضرورة القصوى.

## أولا - الحالة الراهنة للأغذية والزراعة

### ألف - إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية في ١٩٩٦

١ - تشير التقديرات الأولية لإنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية في ١٩٩٦ إلى نمو بنسبة ٢,٦ في المائة على الصعيد العالمي ويقارب نسبة ٢,٤ في المائة في ١٩٩٥. غير أنه في حين عكست الزيادة عام ١٩٩٥ زيادة كبيرة في إنتاج البلدان النامية كمجموعة وانكماشاً في البلدان المتقدمة ، جاءت الزيادة التقديرية في ١٩٩٦ أكثر توازناً بين مجموعتي البلدان. وقد مثل النمو بنسبة ٢,٩ في المائة في إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية في البلدان النامية مجتمعة في ١٩٩٦ تباطؤاً هاماً مقارنة بالسنتين السابقتين (٥,٢ في المائة في ١٩٩٥، و ٥ في المائة في ١٩٩٤، و ٤ في المائة في ١٩٩٣). أما في البلدان المتقدمة فتمثل الزيادة بنسبة ٢,٤ في المائة في ١٩٩٦ انتعاشاً بعد الانخفاض بنسبة ١,٩ في المائة في السنة السابقة.

٢ - وقد عكست الزيادة في إنتاج البلدان المتقدمة انتعاشاً في أمريكا الشمالية بصورة رئيسية ، بعد الهبوط الحاد الناجم عن عوامل المناخ في السنة السابقة. ففي الولايات المتحدة بلغت الزيادة في إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية في ١٩٩٦ نسبة قدرها ٥,٥ في المائة ، ويمثل هذا انتعاشاً كبيراً بعد الهبوط بنسبة ٦,١ في المائة في ١٩٩٥. وقد حقق إنتاج المحاصيل على وجه الخصوص قفزة جديدة قدرت بنسبة ١٢,١ في المائة بعد هبوطها بنسبة ١٥,٣ في المائة في ١٩٩٥ ، إلا أنه ظل دون المستوى القياسي ( بنحو ٥ في المائة ) لإنتاج ١٩٩٤. وقد ازداد إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية في كندا كذلك بنسبة قوية بلغت ٣,١ في المائة، مواصلاً بذلك الاتجاه الصاعد في السنوات السابقة. وسجلت زيادة بنسبة ٣,١ في المائة في الاتحاد الأوروبي بعد ثلاث سنوات من انخفاض الإنتاج. وتحققت زيادتان بنسبة ٥,٤ في المائة و ٢,٧ في المائة في إنتاج كل من استراليا ونيوزيلندا على التوالي، في حين هبط إنتاج اليابان بنسبة ١,٩ في المائة.

٣ - بعد توقف الاتجاه الهابط لإنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية في ١٩٩٥ ، عاود الإنتاج هبوطه في ١٩٩٦ في البلدان التي تمر بمرحلة تحول ، ولو بمعدل تقديري أكثر اعتدالاً بلغ ١,٩ في المائة . وقد تركز الانخفاض بصورة رئيسية في البلدان التي تجتاز مرحلة تحول في أوروبا الشرقية ( - ٤,٦ في المائة بعد الزيادة البالغة ٦,١ في المائة في ١٩٩٥ ) . وقد سجلت حالات عجز كبير في الإنتاج ، خاصة في بلغاريا ، ورومانيا ، وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وبولندا. وظل إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية في ١٩٩٦ على حاله بدون تغيير في الواقع في رابطة الدول المستقلة، مع تفاوتات في الأداء بين الجمهوريات. وعلى وجه الخصوص ، قدرت زيادة الإنتاج بنسبة ٣,٨ في المائة في الاتحاد الروسي ، وبنسبة ١,٥ في المائة في كازاخستان. وفي كلتا الحالتين، تلك هي السنة الأولى التي تتحقق فيها زيادة في مجموع الإنتاج الزراعي منذ بداية مسيرة الإصلاح . ومن جهة أخرى ، هبط الإنتاج في أوكرانيا بنسبة إضافية قوامها ١,١ في المائة، مواصلاً بذلك الاتجاه الهابط ، ولو بوتيرة أكثر بطناً منها في السنوات السابقة .

٤ - وبين الأقاليم النامية ، شكل الأداء الإيجابي لأفريقيا، سمة من أكثر السمات المشجعة في ١٩٩٦ ، حيث قدرت الزيادة في مجموع إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية في القارة بنسبة ٧,٥ في المائة. وفي حين يعكس هذا المعدل العالى جدا للنمو الى حد كبير الأداء المشجع للعديد من البلدان الواقعة في الأجزاء الشمالية من القارة، فقد سجلت بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بدورها نمواً متسارعاً. فقد زاد فيها إنتاج المحاصيل ومنتجات الثروة الحيوانية بنسبة ٤,٢ في المائة بعد أن بلغ نسبة ٣ في المائة في ١٩٩٥ ونسبة ٢,٣ في المائة في ١٩٩٤ . وشاركت الغالبية

العظمى من بلدان الإقليم بدرجات متفاوتة في زيادة الإنتاج. وقد تحدثت التقارير عن معدلات نمو عالية في أنغولا (+ ٩٪)، وموريتانيا (+ ٩٪)، وموزامبيق (+ ١٦٪)، والسودان (+ ١١٪)، وإثيوبيا (+ ٧٪). وقد تحققت معدلات زيادة أكثر إثارة للإعجاب في عدة بلدان في أفريقيا الجنوبية، منها ليسوتو (+ ٢٢٪)، وسوازيلندا (+ ١١٪)، وزامبيا (+ ١٨٪)، وبوتسوانا (+ ١٦٪)، وملاوي (+ ٧٪)، وزمبابوي (+ ٤٢٪) حيث ساعد تحسن الأحوال المناخية على النهوض من حالات العجز المفجعة في السنة السابقة.

٥ - وفي آسيا والمحيط الهادي تباطأ نمو الإنتاج على نحو شديد في ١٩٩٦، حيث هبط بنسبة تقدر بنحو ٢,٤ في المائة مقارنة بمعدلات قاربت ٦ في المائة خلال السنوات الثلاث السابقة. وقد نجم التباطؤ بالدرجة الأولى عن انخفاض في زخم أداء القطاع في الصين، حيث ازدادت المحاصيل والثروة الحيوانية بنسبة ٣٤ في المائة وهو أدنى معدل عرفته الصين منذ ١٩٨٩. وفي الهند كذلك انخفض نمو الإنتاج إلى مجرد ٥. في المائة، أي إلى أدنى بكثير مما كانت عليه معدلات السنوات السابقة. وقد كان الأداء سيئاً في الفلبين حيث ظل إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية راكداً في الواقع، كما انخفض الإنتاج في باكستان بعد عدة سنوات من التزايد المستمر. ومن جهة أخرى، جاء الأداء ملائماً بصورة عامة في إندونيسيا، وكمبوديا، وماليزيا، وتايلند، وفيتنام، وخاصة في ميانمار حيث ازداد الإنتاج بأكثر من ٩ في المائة.

٦ - وفي أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، انخفض نمو إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية بعض الشيء في ١٩٩٦ متراجعا بنسبة تقدر بنحو ٣٢ في المائة مقارنة بنسبة ٤٤ في المائة في ١٩٩٥، و ٤٩ في المائة في ١٩٩٤. إلا أن معدل نمو الإنتاج ظل أعلى من معدل النمو السكاني في الإقليم، الأمر الذي ضمن مكاسب لنصيب الفرد من الإنتاج الزراعي للسنة الثالثة على التوالي مؤكداً الاتجاه الدال على انتعاش القطاع على الصعيد الإقليمي بعد ركود طويل الأمد اتسم به نصيب الفرد من الإنتاج خلال الثمانينات والتسعينات. ولا تشير التقديرات الأولية إلى انخفاض في الإنتاج في ١٩٩٦ إلا في كولومبيا وفنزويلا من بين بلدان الإقليم الرئيسية. وتشير التقديرات إلى زيادات في الإنتاج، سواء بصورة مطلقة أو من حيث نصيب الفرد، في البرازيل، والمكسيك، والأرجنتين، وبيرو، وشيلي، وكوبا، واکوادور.

٧ - وفي إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، عاود إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية نهوضه بعد الأداء المتواضع في السنوات السابقة، حيث زاد بنسبة ٥١ في المائة على صعيد الإقليم بأكمله. ويمكن عزو ارتفاع المعدل العام للزيادة، إلى حد كبير، إلى التحسن الواسع في الأحوال الزراعية في بلدان شمال أفريقيا، وخاصة في المغرب وتونس، حيث بلغت الزيادة في الإنتاج قرابة ٥٠ في المائة، لتعوض النقص الناجم عن شدة الجفاف في ١٩٩٥ وتتجاوزته. كما سجل نمو شديد في الإنتاج (١٢ في المائة) في الجزائر كذلك، بعد الزيادة التي بلغت ١٥ في المائة في ١٩٩٥. وقد نما الإنتاج بشدة في سورية (٨٪) مواصلاً اتجاهه الصاعد المسجل خلال العامين الماضيين، وكذلك في الأردن (٩ في المائة). وكانت معدلات نمو الإنتاج متواضعة نسبياً في جمهورية إيران الإسلامية وفي تركيا في ١٩٩٦ وبلغت ١٩ في المائة و ١٢ في المائة على التوالي، في حين ظل الإنتاج يعاني من الركود في مصر بعد الزيادة الكبيرة بنسبة ٤٤ في المائة في ١٩٩٥. أما في العراق فقد واصل إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية التراجع الذي عرفه في العامين الفائتين بأن سجل انكماشاً جديداً قدر بنسبة ٣٦ في المائة.

## باء - نقص الأغذية وحالات الطوارئ

٨ - في منتصف ١٩٩٧ واجه ما لا يقل عن ٢٩ بلدا في جميع أنحاء العالم، أكثر من نصفها في أفريقيا، نقصا حادا في الأغذية بما يستلزم توافر معونات غذائية استثنائية و/أو طارئة، وعلى الرغم من انتعاش الإنتاج في أجزاء عدة من إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في ١٩٩٦، لا يزال الملايين من ضحايا الكوارث، طبيعية كانت أم من صنع الإنسان، بحاجة إلى معونات طوارئ واسعة النطاق.

٩ - ورغم الإنتاج المرضي لموسم الحبوب الرئيسي في أفريقيا الشرقية في ١٩٩٦، لا تزال شعوب كثيرة تعاني من نقص حاد في الأغذية بسبب إخفاق محصول الموسم الثانوي. ولا تزال الحاجة تستدعي معونات غذائية للطوارئ في الأجزاء الشرقية والشمالية الشرقية من كينيا، وفي مناطق الرعاة الجنوبية في إثيوبيا، وفي الأجزاء الشمالية من تنزانيا، وفي شرق أوغندا، وفي الصومال. وتستدعي الحاجة معونات طوارئ كذلك في إريتريا، حيث جاء إنتاج الحبوب عام ١٩٩٦ أدنى من المتوسط بنسبة ٢٩ في المائة. ورغم التخفيف الجزئي للحظر الاقتصادي مؤخرا، لا يزال وضع الإمدادات الغذائية في بوروندي يتسم بالضيق وبصعوبة الحصول على معظم المنتجات. وفي رواندا، أدى العدد الضخم للعائدين من اللاجئين والوضع الأمني المتدهور جدا في المناطق المتاخمة لجمهورية الكونغو الديمقراطية (رائير سابقا) إلى تفاقم الوضع المحفوف بالمخاطر للإمدادات الغذائية في القطر. وفي السودان، رغم الوضع المرضي بصورة عامة للإمدادات الغذائية، تحتاج مناطق عديدة في ولايتي دارفور وكردفان، حيث انخفض محصول الحبوب للسنة الثانية على التوالي، إلى مراقبة عن كثب وإلى إعداد خطط طوارئ للحصول على المعونات الغذائية. فضلا عن ذلك، تستدعي الضرورة معونات غذائية لبلدان الجنوب التي تعاني بسبب استمرار الحروب الأهلية.

١٠ - وفي أفريقيا الغربية، ورغم تفاوت المحاصيل بين المتوسط وما فوقه في عام ١٩٩٦ في البلدان المنتجة الرئيسية، ذكرت التقارير وجود مصاعب تتعلق بامدادات الأغذية في مناطق عدة من تشاد وموريتانيا والنيجر، نتيجة للفشل الموضوعي للإنتاج، والمصاعب في توفير الدخل. وقد بدأ الموسم المطير في وقته عام ١٩٩٧، وحتى قبل وقته في الجزء الغربي من السهل وبعد عدة سنوات من النزاعات الأهلية في ليبيريا، يظل وضع الإمدادات الغذائية محفوا بالمخاطر، في حين تدهورت الحالة في سيراليون إلى حد بعيد بعد الاضطرابات الأخيرة. ولا يزال البلدان كلاهما بحاجة للمعونة الغذائية.

١١ - وفي وسط أفريقيا، لا تزال الأغذية شحيحة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويواجه المجاعة في المنطقة عشرات الآلاف من اللاجئين الروانديين الذين تجري إعادتهم الآن إلى رواندا بواسطة وكالات الإغاثة. وتؤثر الاضطرابات الأهلية في الكونغو على وضع الإمدادات الغذائية في برازافيل والإمدادات اللازمة للاجئين القادمين من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

١٢ - وفي أفريقيا الجنوبية، يتوقع ل محصول الحبوب عام ١٩٩٧ أن يكون أقل بكثير منه في السنة المحصولية السابقة، مع بقائه قريبا من مستويات المعدل. ومع ذلك، سوف تستدعي الحاجة معونات غذائية هامة في أنغولا وليسوتو حيث تأثر الإنتاج على نحو خطير بقلّة الأمطار التي جاءت دون المستوى العادي، الأمر الذي حد من عمليات الزرع. وفي موزامبيق، ورغم الزيادة العامة في إنتاج الحبوب الخشنة بنسبة ١١ في المائة، تستدعي الحاجة توافر معونة غذائية فورية لنحو ١٧٢٠٠٠ نسمة ولاسيما في المناطق الوسطى حيث قضت الفيضانات على محاصيلهم.

١٣ - وبالنسبة لباقي أنحاء العالم ، لا تزال المعوقات تواجه الأنشطة الزراعية في أرجاء **أفغانستان** بسبب نقص المستلزمات الزراعية والأضرار التي لحقت بشبكة الري ، بالإضافة إلى انعدام الأمن . وسيظل النازحون والمعدمون بحاجة إلى المعونة الغذائية لبعض الوقت مستقبلا . وفي **العراق** ، يكتنف الغموض التوقعات الخاصة بالمحاصيل الشتوية لعام ١٩٩٧ نتيجة ما جاء في التقارير عن قلة الأمطار في جميع أنحاء القطر ، ونقص المستلزمات ونفسي الآفات . ويتوقع أن تتحسن حالة الأغذية نتيجة تنفيذ اتفاق النفط مقابل الغذاء ، إلا أن الحاجة تظل تستدعي المزيد من المعونات .

١٤ - وفي **جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية** ، تواصل حالة الأغذية تدهورها ، وتبدو التوقعات قاتمة فيما يخص إنتاج ١٩٩٧ . فقد استنزفت الإمدادات القطرية من الأرز والذرة نتيجة الفيضانات الشديدة خلال عامين متتاليين ، وتستدعي الحاجة الملحة استيراد كميات كبيرة من الأغذية (بما في ذلك المعونات) للحيلولة دون وقوع السكان فريسة للمعاناة . وفي **منغوليا** ، هبط إنتاج الحبوب للسنة الخامسة على التوالي في ١٩٩٦ . وأدى تضائل الإمدادات القطرية من الحبوب ، وقدرة القطر المحدودة على استيراد كميات كافية منها ، إلى تزايد تدهور حالة الأمن الغذائي .

١٥ - وفي **لاوس** ، أخرجت قلة الأمطار وعدم انتظامها في يونيو/حزيران - يوليو/تموز ١٩٩٦ عملية نقل شتلات الأرز ، مؤثرة بذلك على نمو المحصول ، في الوقت الذي سببت الأعاصير فيضانات واسعة الانتشار في مناطق زراعة الأرز الرئيسية في المنخفضات والمناطق الوسطى والجنوبية . وتدعو الحاجة إلى معونة طوارئ غذائية لتلبية احتياجات ٤٢٠ ٠٠٠ نسمة من أكثر السكان عرضة للمعاناة من ضحايا الفيضانات . وفي **سريلانكا** ، جاءت الأمطار خلال موسم "ماها" ١٩٩٦/١٩٩٧ قليلة وغير منتظمة . وفي النتيجة ، لم تتجاوز المساحة المزروعة المساحة الضيقة التي زرعت أثناء عام الجفاف في ١٩٩٥ . ولم يستطع قسم من السكان في الشمال ممارسة الأنشطة الزراعية المعتادة بسبب النزاعات الأهلية والجفاف .

١٦ - وفي **هايتي** ، ورغم تحسن حالة الإمدادات الغذائية في معظم أنحاء القطر ، توجد مشاكل غذائية خطيرة في المقاطعة الشمالية الغربية حيث قضت على ٧٠ في المائة من المحصول فترة طويلة من الجفاف القاسي وتضرر بذلك نحو ١٢٠٠٠٠٠ نسمة . وتستدعي الحاجة معونات غذائية لعدد يقدر بنحو ٣٥٠٠٠٠٠ نسمة في سائر أنحاء القطر .

١٧ - وفي **البوسنة والهرسك** ، رغم تحسن وضع الإمدادات الغذائية بعد وقف المنازعات ، يظل ضعف القوة الشرائية يشكل حائلا دون الحصول على الأغذية . وتقدر المعونة الغذائية المطلوبة بنحو ١١٩٠٠٠ طن في ١٩٩٧/١٩٩٨ . وفي **أرمينيا وجورجيا** ، واصلت حالة الإمدادات الغذائية تحسنها مع تزايد الغلات المحصولية بفضل الأمطار الربيعية الجيدة ، والتوسع في استعمال الأسمدة وتحسن مستوى توافر الوقود . إلا أن الحاجة تستدعي معونة طوارئ غذائية للسكان المعرضين للمعاناة . وفي **أنريجان** ، يتوقع أن يحصل بعض الانتعاش في ١٩٩٧ ، إلا أنه يوجد عدد كبير من السكان المعرضين للمعاناة والذين يلزمهم تخصيص معونات غذائية . وفي **طاجيكستان** ، تستمر حالة الأغذية محفوفة بالمخاطر ويوجد ما يزيد على ٦٠٠٠٠٠٠ نسمة يحتاجون إلى معونات إغاثة .

جيم - وضع الإمدادات العالمية من الحبوب والتوقعات

١٨ - يقدر الإنتاج العالمي من الحبوب في ١٩٩٦ بنحو ١٨٧٢ مليون طن (بما في ذلك الأرز المصروب)، أي بزيادة نحو ٨٥ في المائة عن ١٩٩٥. وقد أسهم المحصول الوفير من الحبوب الخشنة، لا سيما في الولايات المتحدة، في معظم هذه الزيادة، رغم الزيادة الوفيرة في إنتاج القمح والأرز. فقد ازداد الإنتاج العالمي من القمح بنحو ٨ في المائة بفضل وفرة المحاصيل الغزيرة في البلدان المصدرة الرئيسية والمحاصيل الجيدة كذلك في البلدان النامية. وقد ارتفع إنتاج الأرز بنحو ٢ في المائة في ١٩٩٦ مسجلا بذلك مستوى قياسيا.

١٩ - وفي منتصف ١٩٩٧، أشارت التوقعات إلى زيادة المخزونات العالمية من الحبوب للسنوات المحسوبة المنتهية في ١٩٩٧ إلى مستوى ٢٨١ مليون طن، أي بنسبة ٩ في المائة عن حجمها المنخفض في بداية الموسم. ويتوقع للكميات المرحلة من مختلف الحبوب التي تحتفظ بها البلدان المصدرة الرئيسية أن تزداد للمرة الأولى خلال ثلاث سنوات، لتقترب من ٣٦ في المائة من المجموع العالمي، مقارنة بنسبة ٢٨ في المائة عند بداية الموسم. وعلى الصعيد العالمي، بلغت نسبة مخزونات نهاية الموسم إلى الاستهلاك في ١٩٩٧/١٩٩٨ ما يزيد قليلا عن ١٥ في المائة، الأمر الذي يعتبر تحسنا بعد أن بلغت ١٤ في المائة في الموسم السابق، إلا أنه يظل أدنى بكثير من النسبة المترواحة بين ١٧ و ١٨ في المائة التي تعتبرها أمانة منظمة الأغذية والزراعة الحد الأدنى الضروري للحفاظ على الأمن الغذائي العالمي.

٢٠ - وأشارت توقعات منتصف عام ١٩٩٧ فيما يخص محاصيل الحبوب إلى تحقيق إنتاج آخر يتجاوز المستوى الاتجاري بحدود ١٨٨٧ مليون طن (بما في ذلك الأرز المصروب). ويتوقع أن يصل إنتاج القمح إلى ٥٨٣ مليون طن، وهو إنتاج يقل بصورة طفيفة عن السنة السابقة، ولكنه يتجاوز المستوى الاتجاري للسنة الثانية على التوالي. كما يتوقع للإنتاج العالمي من الحبوب الخشنة في ١٩٩٧ أن يزداد بنسبة ٢ في المائة ليبلغ ٩٢٦ مليون طن، عن المحصول الذي يفوق المستوى الاتجاري في ١٩٩٦. ويتوقع أن يتحقق القسط الأكبر من الزيادة في أمريكا الشمالية والجنوبية، وكذلك في رابطة الدول المستقلة، حيث ينتظر أن ينتعش الإنتاج ويتجاوز المحصول المنخفض للعام الماضي. وفيما يخص الأرز، وانطلاقا من افتراض أن شروط النمو ستظل جيدة كما كانت في السنة السابقة، من الممكن لإنتاج الأرز أن يصل إلى قرابة ٥٦٢ مليون طن (٣٧٧ مليون طن من الأرز المصروب)، أي أن يظل على حاله دون تغيير تقريبا مقارنة بالعام الماضي.

٢١ - وإذا ما تحققت توقعات منتصف ١٩٩٧ فسيكفي إنتاج الحبوب لتلبية احتياجات الاستهلاك المتوقعة في ١٩٩٧/١٩٩٨، وسيتيح تجديدا متواضعا لمخزونات الحبوب للسنة الثانية على التوالي بعد الانخفاض الحاد الذي تعرضت له في ١٩٩٥/١٩٩٦. ورغم ذلك، قد لا تبلغ نسبة المخزون العالمي المتوقع إلى الاستهلاك ١٦ في المائة، وفي هذه الحال سيظل دون المستوى الذي تعتبره منظمة الأغذية والزراعة الحد الأدنى للأمان.

## دال - المساعدات الخارجية للزراعة

٢٢ - بلغ مجموع الالتزامات المخصصة للزراعة<sup>(١)</sup> من جهات متبرعة ثنائية ومتعددة الأطراف ١٠٣١٢ مليون دولار في ١٩٩٥، وهو يقل بصورة طفيفة عن المستوى الذي بلغه في ١٩٩٤ ويساوي ١٠٣٤٥ مليون دولار. إلا أن هذا يشكل انخفاضا يبلغ ٨ في المائة بالقيمة الحقيقية

(١) الزراعة بتعريفها الواسع تشمل الزراعة، والغابات، ومصائد الأسماك، والأرض والمياه، والصناعات الزراعية، والبيئة، وصنع المستلزمات والآليات الزراعية، والتنمية لاقليمية والنهرية، والتنمية الريفية.

ويشير إلى استمرار الاتجاه الهابط العام للمساعدة الخارجية المقدمة للزراعة<sup>(٢)</sup> . وفي الحقيقة ، عندما يقاس مجموع المساعدة بأسعار ١٩٩٠ يهبط هذا المجموع بنسبة ٢١٢ في المائة من ١٢١١٣ مليون دولار في ١٩٩١ إلى ٩٥٤٩ مليون دولار في ١٩٩٥ . وقد هبطت نسبة المساعدة الخارجية المقدمة للزراعة إلى مجموع التمويل الإنمائي من ١٣ في المائة في ١٩٩٠ إلى ١٠ في المائة تقريبا في السنوات الأخيرة .

٢٣ - ونجم مجموع الانخفاض في ١٩٩٥ عن انخفاض المساهمات متعددة الأطراف بالدرجة الأولى . وعلى وجه الخصوص ، هبطت التزامات الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بنسبة ٣٦ في المائة ، والتزامات مصرفي التنمية الأفريقي والآسيوي بنسبة ٦٠ في المائة بالقيمة الحقيقية . إلا أن مستوى التزامات البنك الدولي بالقيمة الحقيقية ظل على حاله تقريبا .

٢٤ - ازداد مجموع الالتزامات الثنائية من ٣٧٩٢ مليون دولار في ١٩٩٤ إلى ٤٥١٥ مليون دولار في ١٩٩٥ أو ما يعادل زيادة بالقيمة الحقيقية بنسبة ٩,٢ في المائة . وقد جاء نصف مجموع الالتزامات الثنائية في ١٩٩٥ من اليابان، التي زادت التزاماتها بنسبة ٤٨ في المائة عن السنة الفائتة . وبين أعضاء لجنة المساعدات الإنمائية ، احتلت ألمانيا المرتبة الثانية من حيث حجم المساعدة المقدمة ، وجاءت بعدها في الترتيب هولندا ، والولايات المتحدة وفرنسا .

٢٥ - ولا تتوافر عن ١٩٩٦ سوى معلومات عن القروض المقدمة للقطاع الزراعي من البنك الدولي للإنشاء والتعمير ، والاتحاد الدولي للتنمية . فقد انخفضت القروض المقدمة للتنمية الزراعية في ١٩٩٦ إلى ٢٥٧٧ مليون دولار من أصل ٢٧٥٢ مليون دولار في ١٩٩٥ .

٢٦ - وازدادت الالتزامات المخصصة للتنمية البيئية على نحو ملموس من ١٣٩ مليون دولار في ١٩٩٤ إلى ١٤٦٥ مليون دولار في ١٩٩٥ ، كما زادت كذلك الالتزامات الموجهة للتنمية الريفية من ٨٧٥ مليون دولار في ١٩٩٤ إلى ١٦٧٨ مليون دولار في ١٩٩٥ .

٢٧ - وفي حين وجه القسط الأكبر من الالتزامات إلى إفريقيا وآسيا ، إلا أن مبلغ هذه المساعدات هبط عن مستويات العام الماضي . ومن جهة أخرى ، ازدادت عن السنة الماضية المساعدات الخارجية المقدمة لأمريكا اللاتينية والبلدان التي تمر بمرحلة تحول . وزاد في الواقع ، خلال السنوات الخمس الماضية ، وبصورة مستمرة نصيب البلدان التي تمر بمرحلة تحول من مجموع المساعدة الخارجية المقدمة للزراعة ، وذلك من ١٤ في المائة من مجموع المساعدة في ١٩٩١ إلى ٥ في المائة في ١٩٩٥ . إلا أن أمريكا اللاتينية استأثرت بالقسط الأكبر من المساعدة المتاحة من حيث نصيب الفرد ( من سكان الريف والسكان الزراعيين ) ، وتلتها أفريقيا ثم آسيا .

## هاء - تدفقات المعونة الغذائية

٢٨ - في مايو/أيار ١٩٩٧ ، بلغ الرقم المقدر لمجموع شحنات المعونة الغذائية من الحبوب ، في نطاق البرامج ، والمشروعات ، ومعونات الطوارئ الغذائية المقررة لفترة ١٩٩٧/١٩٩٦ ( يوليو/تموز - يونيو/حزيران ) ٧,٥ مليون طن أي كما في ١٩٩٥/١٩٩٦ تقريبا ، ويزيد بأكثر من مليوني طن عن الحد الأدنى البالغ ٥,٣٥ مليون طن للالتزامات المتفق عليها في نطاق اتفاقية المعونة الغذائية لعام ١٩٩٥ . ويحتمل أن يبلغ مجموع شحنات الحبوب إلى بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض ٥ مليون طن في ١٩٩٧/١٩٩٦ ، وهو مجموع مماثل تقريبا لما كان عليه في

<sup>(٢)</sup> معامل تخفيض الأسعار المستخدم هو الرقم الاشاري للأمم المتحدة بقيمة وحدة صادرات الاقتصاديات المتقدمة من السلع المصنعة .

١٩٩٥/١٩٩٦ ومن شأن بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أن تحصل على نحو ٢٥ مليون طن من هذا المجموع .

٢٩ - انخفض في عام ١٩٩٥ (يناير/كانون الثاني - ديسمبر/كانون الأول) مجمل شحنات المعونة الغذائية من غير الحبوب إلى نحو ١٢ مليون طن ، أو ما يقل بنحو ٤٦٠٠٠٠ طن، أو بنسبة ٢٨ في المائة عما كان عليه في ١٩٩٤ . ويعزى معظم هذا الهبوط إلى انخفاض شحنات البقول والزيوت النباتية. وقد حدث معظم الانخفاض في كل من أفريقيا ، وبلدان أوروبا الشرقية ، ورابطة الدول المستقلة.

٣٠ - هبطت المساهمات المقدمة للاحتياطي الدولي من أغذية الطوارئ الذي يديره برنامج الأغذية العالمي إلى ٨٤٩٠٠٠ طن من الحبوب في ١٩٩٦ من ٩٠٨٠٠٠ طن في ١٩٩٥ . كما انخفضت المساهمات من غير الحبوب إلى ١٩٨٠٠٠ طن من أصل ٢٣٨٠٠٠ في ١٩٩٥ . وإضافة لذلك ، بلغت المساهمات لعمليات اللاجئين المزممة ، التي يديرها برنامج الأغذية العالمي كذلك ، ٤٩٥٠٠٠ طن من الحبوب و ٨٥٠٠٠ طن من سلع غذائية أخرى في ١٩٩٦ ، مقابل ٥٣٥٠٠٠ طن و ٥٨٠٠٠ على التوالي في ١٩٩٥ .



## واو - الأسعار الزراعية الدولية

٣١ - هبطت الأسعار الدولية للقمح والذرة، بحلول شهر يونيو/حزيران ١٩٩٧، بنسبة ٤٠ و ٤٣ في المائة على التوالي ، من ذروتها في موسم ١٩٩٥/١٩٩٦ . ويعزى هذا إلى حد كبير لتحسن الإنتاج بصورة عامة ، بما في ذلك إنتاج البلدان المستوردة الرئيسية، ولهذا تراجعت أسعار القمح والذرة إلى معدلات أسعارهما في ١٩٩٤ تقريبا. وفيما يتعلق بموسم التسويق ١٩٩٧/١٩٩٨ ، يتوقع في غياب أي زيادة ذات شأن في الطلب على الواردات أن تظل أسعار القمح خاضعة للضغط وأن تصبح أكثر تقلبا في النصف الثاني من الموسم لصغر حجم المخزونات نسبيا. ومن شأن هذا التطور أن يؤدي إلى تكرار الوضع الذي ساد في موسم ١٩٩٦/١٩٩٧ . وقد يأتي الاتجاه الهبوطي المتوقع في أسعار موسم الذرة التالي أشد وضوحا منه في أسعار القمح حيث يتوقع للطلب على الذرة في السوق الدولية أن يظل ضعيفا ، في حين يمكن للإمدادات الوفيرة لدى البلدان المصدرة الرئيسية، أن تزيد من المنافسة في سبيل حصص السوق، مما يعزز الضغط المؤثر في اتجاه هبوط الأسعار .

٣٢ - كانت أسعار الأرز ضعيفة نسبيا خلال الشهور الستة الأولى من ١٩٩٧ ، مقارنة بالأسعار المرتفعة التي سادت في الفترة نفسها من ١٩٩٦ . وقد نجم انخفاض الأسعار عن التراخي العام للطلب العالمي على الواردات بعد سنتين شهدتا رواجا كبيرا في التجارة. وكانت أسعار الأرز منخفض الجودة هي التي عانت من أشد درجات الانخفاض في حين بقيت أسعار الأصناف عالية الرتب أكثر تماسكا. ويعزى هذا إلى التغيير في الطلب لصالح الأصناف الجيدة في بلدان كانت تشتري في السابق أصنافا منخفضة الجودة..

٣٣ - تسارع انخفاض أسعار الزيوت والدهون خلال الموسم التسويقي ١٩٩٥/١٩٩٦، مع هبوط متوسط السعر الشهري الذي تنشره منظمة الأغذية والزراعة لدهون وزيوت الطعام والصابون بنحو ١٠ في المائة مقارنة بالعام السابق . إلا أن الأسعار ظلت مرتفعة قياسا إلى الفترات السابقة. وقد أسهم إعادة تكوين المخزونات والمحصول الجديد الجيد من المحاصيل الزيتية أكبر إسهام في هذا الانخفاض ، رغم الارتفاع المستمر في أسعار زيوت جوز الهند ولب النخيل خلال الموسم، بسبب قلة الإمدادات. وقد تباطأ انخفاض أسعار الزيت كثيرا منذ بداية موسم ١٩٩٦/١٩٩٧. وفضلا عن ذلك ، تعززت بعض الشيء منذ أوائل ١٩٩٧ أسعار الزيوت الخفيفة ردا على انتعاش الطلب في بعض الأسواق . ويحتمل أن يستمر هذا الاتجاه الصاعد حتى نهاية الموسم الحالي ، ولكن ليس إلى الحد الذي يكفي لتسجيل زيادة كبيرة على مدى الموسم بكامله بالمقارنة مع ١٩٩٥/١٩٩٦ .

٣٤ - وقد اتسم الموسمان السابقان بسمة فريدة هي أن اتجاه تحركات الأسعار الدولية للكسب والمساحيق الزيتية كان مناقضا للاتجاه الخاص بالزيوت والدهون. وهكذا ، فقد أدى انخفاض الإنتاج العالمي الذي ترافق مع ارتفاع الطلب العالمي على الكسب والمساحيق الزيتية إلى عمليات سحب هامة من المخزونات خلال موسم ١٩٩٥/١٩٩٦ بما أدى إلى ارتفاع حاد في أسعار الكسب والمساحيق بنسبة تقارب ٣٨ في المائة مقارنة بفترة ١٩٩٤/١٩٩٥، ويبدو أن الارتفاع السريع للمتوسط الشهري لأسعار المساحيق قد حظى بدعم ملموس منذ بداية هذا الموسم.

٣٥ - بعد جني محاصيل جيدة وزيادة حجم المخزونات ، خضعت أسعار السكر العالمية لضغط هبوطي منذ بداية ١٩٩٥. بيد أنه لربما كان الهبوط في أسعار السوق العالمية خلال ١٩٩٥-١٩٩٦ أكبر لولا عاملين اثنين: فقد ظلت إمدادات السكر الأبيض عالي الجودة وخاصة من المجموعة

الأوروبية محدودة ، كما استعمل قسم هام من الفائض في الهند لإعادة تكوين المخزونات عوضا عن تصديره . ويقدر للانتاج العالمي من السكر في ١٩٩٧/١٩٩٦ أن يحقق فائضا ، إذ لا يتوقع للاستهلاك أن يحقق نموا ذا شأن، وعلى ذلك سيستمر الضغط على الأسعار في ١٩٩٧ .

٣٦ - واصلت أسعار البن اتجاهها الهبوطي في ١٩٩٦ رغم الجهود السابقة التي بذلها المنتجون للحفاظ على أسعار مستقرة في الأسعار بواسطة خطة الامساك عن التصدير . وفي يوليو/تموز ١٩٩٥ وافقت رابطة البلدان المنتجة للبن على تقييد صادراتها من الحب الأخضر بحيث لا تتجاوز ٣٢٦ مليون طن بين أواسط ١٩٩٥ وأواسط ١٩٩٦ التي نقل بنسبة ٨ في المائة عن مثيلاتها خلال الأشهر الأثني عشر السابقة . إلا أن الهدف المتمثل برفع الأسعار الآجلة في بورصة نيويورك إلى ١٨٠ سنتا للرتل لم يتحقق ، رغم احتمال أن تزداد الأسعار انزلاقا لولا خطة الإمساك عن التصدير . ونظرا للجهود التي تبذلها رابطة البلدان المنتجة للبن لجعل مستويات العرض أكثر مواكبة للاستهلاك ، لا بد من أن تتعزز الأسعار تدريجيا خلال ١٩٩٧ . وإضافة لذلك ، يمكن للنقص المحتمل في انتاج البرازيل نتيجة الأضرار الناجمة عن الصقيع ، أن يعجل في تعزيز الأسعار . وبالفعل ، جاءت الأسعار في مايو/أيار ١٩٩٧ أعلى من متوسطها في ١٩٩٦ بنسبة تقارب ٧٧ في المائة .

٣٧ - ظلت أسعار الكاكاو العالمية مستقرة نسبيا في ١٩٩٦ ، وزاد استهلاك العالم من مسحوق الكاكاو بنسبة ٦ في المائة في ١٩٩٥/١٩٩٦ ليصل إلى ٢٧٧ مليون طن ، وهو أعلى معدل نمو سنوي خلال ١٠ سنوات. وقد سجلت زيادات في البلدان المستهلكة الكبرى جميعها ، وفي هولندا والولايات المتحدة على وجه الخصوص . إلا أنه يتوقع لمعدلات النمو أن تنخفض في ١٩٩٧/١٩٩٦ .

٣٨ - تعززت أسعار الشاي العالمية إلى حد كبير في ١٩٩٦ حيث بلغ متوسطها ١٧٦ دولار/كغ ، أي أعلى بنسبة ٨ في المائة عما كان عليه في ١٩٩٥ ، لجميع أنواع الشاي في لندن . ويعزى هذا بصورة رئيسية إلى ازدياد الطلب في الاتحاد الروسي . وقد واصلت الأسعار ارتفاعها في الأشهر الخمسة الأولى من ١٩٩٧ عاكسة الانخفاض المتوقع في الإنتاج العالمي في ١٩٩٧ إلى ما دون المحصول القياسي لعام ١٩٩٦ . إلا أن الأسعار العالمية يمكنها أن تتعرض ثانية لضغط هبوطي بعد ١٩٩٧ نتيجة بطء نمو الطلب في البلدان المستوردة ، واشتداد العرض المحتمل في البلدان المصدرة الرئيسية.

٣٩ - سجلت أسعار القطن العالمية ، بحلول أبريل/نيسان ١٩٩٧ ، سعرا يقل بسنتين اثنتين عن متوسط أسعار ١٩٩٦ البالغ ٨٠٥ سنت أمريكي للرتل ، وهي أدنى بكثير من مستويات الذروة التي تجاوزت ١١٠ سنتات للرتل في أوائل ١٩٩٥ . وتتوقع اللجنة الاستشارية الدولية للقطن أن ينخفض الإنتاج بنسبة ٦ في المائة في ١٩٩٧/١٩٩٦ ليبلغ ١٨٧ مليون طن نتيجة لتدهور الأسعار .

## زاي - مصايد الأسماك : المصيد السمكي ، وتصريفه ، والتجارة فيه

٤٠ - ازدادت الإمدادات السمكية بسرعة في السنوات الأخيرة فبلغت ١١٠ر٥ مليون طن في ١٩٩٤ ، كما بلغت ذروة جديدة حسب التقديرات ١١٢ر٩ مليون طن في ١٩٩٥ وهي آخر سنة تتوافر عنها بيانات كاملة. وتعزى الزيادة بصورة رئيسية إلى النمو السريع والمتواصل في إنتاج تربية الأحياء المائية ، وخاصة في الصين ، والنمو السريع لمخزونات أسماك سطحية قابلة للصيد تتسم بدرجة عالية من عدم الاستقرار ، قبالة الساحل الغربي لأمريكا الجنوبية. وكانت النتيجة أن بلغ إنتاج المساحيق السمكية والإمدادات السمكية للاستهلاك الأدمي مستويات قياسية.

٤١ - واصل الإنتاج الإجمالي للمصيد السمكي تزايد في البلدان النامية في ١٩٩٥ ، ولو بمعدل أكثر بطئا ( ٢ر٦ في المائة ) منه في السنوات السابقة . وبلغت الزيادة التراكمية في إنتاج البلدان النامية ٣٩ في المائة في فترة السنوات الخمس من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٥ ، في حين تراجع إنتاج البلدان المتقدمة بنسبة ١٨ في المائة خلال الفترة نفسها . وبصورة عامة ، ارتفعت حصة البلدان النامية في مجموع الإنتاج السمكي من ٥٨ في المائة في ١٩٩٠ إلى ٧٠ في المائة في ١٩٩٥ .

٤٢ - أشارت التقديرات إلى أن مجموع مصيد المصايد الطبيعية ظل في ١٩٩٥ بحدود ٩٢ مليون طن ، أي على مستواه في ١٩٩٤ . وتبين الأرقام المؤقتة لتربية الأحياء المائية في البحار والمياه الداخلية أن الزيادة ارتفعت من ١٨ر٤ مليون طن في ١٩٩٤ إلى ٢٠ر٩ مليون طن في ١٩٩٥ .

٤٣ - وقد نجم النمو السريع في إنتاج تربية الأحياء المائية عن التوسع في تربية أصناف الشبوط (الكارب) في آسيا بالدرجة الأولى . وقد استأثرت خمسة بلدان آسيوية ( الصين ، والهند ، واليابان ، وجمهورية كوريا ، والفلبين ) بنسبة ٨٠ في المائة من إنتاج تربية الأحياء المائية في ١٩٩٥ .

٤٤ - تشير التقديرات إلى أن نحو ٣١ر٨ مليون طن من أصل مجموع الإنتاج السمكي البالغ ١١٢ر٩ في ١٩٩٥ قد استعملت لتحويلها إلى مساحيق أو زيوت . وقدرت كمية الأسماك المتاحة للاستهلاك الأدمي المباشر بنحو ٨١ر١ مليون طن ، أي بزيادة ٥ر٣ مليون طن عن عام ١٩٩٤ . وبالتالي ، يكون المتوسط السنوي لنصيب الفرد من أسماك المائدة قد ازداد ليصل إلى ١٤ر٣ كغ .

٤٥ - استمرت قيمة التجارة الدولية في الأسماك في الارتفاع. ففي عام ١٩٨٥ بلغت قيمة الصادرات السمكية الدولية ١٧ مليار دولار ، وأصبحت ٣٥ر٧ مليار دولار في ١٩٩٠ ، و٤٧ر٤ مليار دولار في ١٩٩٤. وارتبطت الزيادة في ١٩٩٤ بتوسع الاتجار بسلع منخفضة القيمة مثل المسحوق السمكي. وقد كشفت الأرقام الأولية المتصلة بعام ١٩٩٥ زيادة في قيمة التجارة وصلت بها إلى ٥١ر٧ مليار دولار بفضل ارتفاع الأسعار .

## حاء - إنتاج المنتجات الحرجية والتجارة فيها

٤٦ - شهد عام ١٩٩٦ توقف الاتجاه الصعودي طويل الأمد في إنتاج العالم من الورق والورق المقوى. فقد زاد الإنتاج العالمي للورق باطراد منذ ١٩٨٣ في الواقع. وفي مطلع ١٩٩٦ تكدست في الأسواق الرئيسية امدادات فائضة من اللب والمنتجات الورقية نتيجة ضعف الطلب عليها وتزايد الطاقة الصناعية.

٤٧ - وعكس الهبوط الطفيف اجمالاً (من ٢٨٦ الى ٢٨٣ مليون متر مكعب) هبوطاً في إنتاج البلدان المتقدمة المنتجة الرئيسية (باستثناء اليابان ، والولايات المتحدة، حيث حقق الإنتاج نمواً هامشياً). وعلى العكس من ذلك زاد إنتاج اللب والورق بنسبة تقارب ٨ في المائة في البلدان النامية. وحقت بلدان الشرق الأقصى وجنوب شرق آسيا، كما في السابق، أقوى معدلات النمو.

٤٨ - وبعد أن سجلت أسعار اللب والورق أعلى مستوى لها على الإطلاق في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٥، هبطت على نحو حاد خلال ١٩٩٦. إلا أن الأسعار اتجهت نحو الاستقرار في أواخر العام نفسه حيث بدأت تظهر بعض علامات الانتعاش في أسواق الورق الرئيسية. ونجم عن تراجع أسعار اللب والورق انخفاض بنسبة ١٤ في المائة في القيمة الاجمالية لتجارة المنتجات الحرجية. وهبطت تجارة لب الخشب ومنتجات الورق والورق المقوى بنسبة ٢٢ في المائة.

٤٩ - وظل الإنتاج العالمي من الأخشاب المستديرة في ١٩٩٦ مقارياً لمستواه المنخفض في العام السابق والبالغ ٣٤ مليار متر مكعب (زاد إنتاج حطب الوقود بنسبة ٢ في المائة، عاكساً الطلب المتزايد من جانب سكان الريف في البلدان النامية، وانخفض إنتاج الأخشاب المستديرة الصناعية بنسبة ٢ في المائة). كما انخفض في البلدان المتقدمة إنتاج قشور أخشاب اللب بنسبة ٦ في المائة عاكساً ضعف الطلب عليها من قبل صناعات اللب في أوروبا. وهبط إنتاج العالم من الجذوع المخروطة وإن لم يكن على نحو ملحوظ.

٥٠ - تشير التقديرات إلى أن إنتاج الجذوع الاستوائية ظل على نفس مستواه في العام السابق . وقد فرضت بلدان استوائية عديدة قيوداً على قطع الأشجار وحظراً على تصدير الجذوع ، رغبة منها في حماية المتبقي من الغابات الطبيعية.

## ثانياً - أحدث التطورات في حالة الأمن الغذائي العالمي

٥١ - خلص المسح الغذائي العالمي السادس<sup>(١)</sup> الذي صدر أثناء مؤتمر القمة العالمي للأغذية الى أنه قد تم إحراز تقدم ملحوظ في الوضع الغذائي العالمي خلال العقدين الماضيين. فقد تبين أن ٢٠ في المائة من سكان البلدان النامية لم يحصلوا على قدر كاف من الغذاء في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢، في حين أن نسبة هؤلاء كانت ٣٥ في المائة منذ عقدين من الزمان. والأكثر من ذلك استرعى للانتباه، أن العدد المطلق للأفراد الذين لم يحصلوا على قدر كاف من الغذاء قد انخفض من ٩٢٠ مليون في الفترة ١٩٦٩-١٩٧١ الى ٨٤٠ مليون في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢. وكما اتضح بجلاء أثناء المسح الغذائي العالمي، لا يزال الرقم الأخير مرتفعاً جداً ولا يمكن قبوله، حيث أنه يعني أن فرداً من كل خمسة أفراد في العالم النامي، كان يعاني من نقص الغذاء في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢.

٥٢ - وينطوي تقدير التطورات الأخيرة في مجال الأمن الغذائي على عدد من الصعوبات، بالنظر الى عدم كفاية البيانات الخاصة بعدد كبير من البلدان. وينبغي توخي الحذر في تفسير التغييرات القصيرة الأجل التي تطرأ على المؤشرات الأساسية المتعلقة بالأمن الغذائي، حيث أن هذه التغييرات قد تكون انعكاساً لعوامل عارضة في البلدان المعنية، ومن ثم تكون محدودة المغزى بالنسبة الى اتجاهات الأمن الغذائي. ومع ذلك فإن البيانات التي توافرت في الأونة الأخيرة تقدم بلا شك عدداً من الأنماط المحددة المعالم التي من شأنها أن تساعد في التوصل الى استنتاجات مبدئية.

(١) منظمة الأغذية والزراعة ، المسح الغذائي العالمي السادس ، روما ، ١٩٩٦.

٥٣ - ويقدم الجدول ١ مؤشرات مختارة تتعلق بتوافر الغذاء واستقراره وامكانيات الحصول عليه في البلدان النامية. وقد قسمت البلدان الى مجموعات بحسب المستوى المتوسط لامدادات الطاقة الغذائية في الفترة ١٩٩٣-١٩٩٥ (العمود ٤). ويتضح من الجدول أن هناك علاقة وثيقة بين مختلف المؤشرات. ويلاحظ بوجه خاص أنه كلما ارتفع متوسط دخل الفرد (كما يتضح في العمود ١١) كلما انخفضت نسبة الأشخاص الذي لا يحصلون على قدر كاف من التغذية (العمود ٦)، وزادت القدرة على تمويل الواردات الغذائية (الأعمدة ١٣، ١٤، ١٥، ١٦). أما فيما يتعلق بالتطورات الأخيرة، فإنه يمكن ملاحظة السمات الرئيسية التالية.

الجدول ١ - مؤشرات مختارة تتعلق بالأمن الغذائي في البلدان النامية بحسب فئات إمدادات الطاقة الغذائية

(١٦)		(١٥)		(١٤)		(١٣)		(١٢)		(١١)		(١٠)		(٩)	(٨)	(٧)	(٦)	(٥)			(٤)	(٣)	(٢)	(١)
نسبة الواردات الغذائية الى مجموع الواردات		نسبة الواردات الغذائية الى مجموع الصادرات		نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالدولار الأمريكي لعام ١٩٨٧)		نصيب الفرد من الانتاج الغذائي (النسبة المئوية للتغيرات السنوية)		النسبة المئوية لمتوسط السكان الذين يعانون من نقص التغذية في ١٩٩٠-١٩٩٢		إمدادات الطاقة الغذائية (نصيب الفرد من السرعات الحرارية يوميا)			عدد البلدان	فئات البلدان بحسب مستويات إمدادات الطاقة الغذائية في الفترة ١٩٩٥-١٩٩٣										
١٩٩	١٩٨	١٩٩	١٩٨	النسبة المئوية	١٩٩	متوسط الفترة	١٩٩	١٩٩٥	١٩٩٤	النسبة المئوية للتغير من الفترة ١٩٨٩-١٩٩١ الى الفترة ١٩٩٣-١٩٩٥	المتوسط ١٩٩٣-١٩٩٥	المتوسط ١٩٨٩-١٩٩١												
-٣	-٩	-٣	-٩	١٩٩	١٩٩	١٩٩١	١٩٩٥	١٩٩٤																
١٩٩	١٩٩	١٩٩	١٩٩	١٩٩	١٩٩	١٩٩١	١٩٩٥	١٩٩٤																
٥	١	٥	١	١٩٩	١٩٩	١٩٩١	١٩٩٥	١٩٩٤																
%	%	%	%	١٩٩	١٩٩	١٩٩١	١٩٩٥	١٩٩٤																
٢٥	٢٠	٥٥	٤٠	-	٣٤٣	٠,٠	٣,١	-	-	٥٢	٤,٥ -	١٨٥٣	١٩٤١	٢٠										أقل من ٢٠٠٠
١٦	١٥	٤٤	٣٦	٤,٢	٦٠٣	٠,٢ -	٠,٣	١,٤	١,٣	٣٤	٢,٥ -	٢١٥٨	٢٢١٣	٢١										٢٣٠٠-٢٠٠١
١٤	١٢	٢٦	٢٤	-	١٥٧	٠,٠	-	٢,٢	-	٢٣	٠,٤ -	٢٣٩٧	٢٤٠٦	٢٢										٢٥٠٠-٢٣٠١
١١	١١	١٣	١٢	٠,٥	٣	١,٢	-	١,٨	١,٥	١٨	٤,١	٢٦٥٣	٢٥٤٨	١٨										٢٨٠٠-٢٥٠١
١٣	١٣	١٦	١٥	١,٤	٤٠٠	١,٠	١,٣	٠,٥	-	٩	٣,٦	٢٨٨٨	٢٧٨٧	٨										٣٠٠٠-٢٨٠١
١١	١١	١٩	١٩	٢,٥	٤٧٣	٤,٣	٨,١	٢,٠	٠,١	٦	٣,٢	٢٢٣٤	٣١٣٥	١٤										أكثر من ٣٠٠٠

ملحوظة: يركز هذا الاستعراض على الخبرة المكتسبة على المستوى القطري. ومن ثم فإن متوسطات مجموعات البلدان كافة هي مجرد متوسطات حسابية تعطي لجميع البلدان وزناً متساوياً. ولم تكن المتوسطات المرجحة للسكان ملائمة لأغراض هذا الاستعراض، حيث أن قلة من البلدان هي التي تسود من حيث السكان في مختلف المجموعات. والجدير بالملاحظة مع ذلك أن النسب المئوية للسكان الذين يعانون من نقص التغذية في مختلف المجموعات، كما هو مبين في العمود ٦، قريبة جداً من المتوسطات المرجحة للسكان.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة والبنك الدولي.

٥٤ - يبدو أن النمط العام لمعظم المؤشرات المتعلقة بالأمن الغذائي، إنما يتمثل في تزايد الهوة بين البلدان ذات المستوى المرتفع نسبياً والبلدان ذات المستوى المنخفض نسبياً فيما يتعلق بمتوسط المتحصل من الغذاء. والواقع أن المستويات المتوسطة لامدادات الطاقة الغذائية قد انخفضت بين الفترة ١٩٨٩-١٩٩١ والفترة ١٩٩٣-١٩٩٥ في البلدان التي كانت فيها هذه المستويات منخفضة جداً في البداية، في حين أنها زادت بشكل ملموس في معظم البلدان التي كانت تتسم بالارتفاع النسبي في إمدادات الطاقة الغذائية. وبينما كان متوسط نصيب الفرد من إمدادات الطاقة الغذائية في البلدان العشرين التي تبلغ فيها هذه الإمدادات أدنى مستوى لها، هو ١٩٤١ سعراً حرارياً يومياً في الفترة ١٩٨٩-١٩٩١، إلا أنه انخفض إلى ١٨٥٣ سعراً حرارياً في الفترة ١٩٩٣-١٩٩٥، مما يعني تفشي وتفاقم انعدام الأمن الغذائي في الفترة الأخيرة. ومع ذلك، لوحظ تطور إيجابي مؤداه أن البلدان التي حققت ارتفاعاً في مستوى إمدادات الطاقة الغذائية شملت بعض البلدان الأكثر سكاناً في كل منطقة: الأرجنتين والبرازيل وكولومبيا والمكسيك في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي؛ ونيجيريا في أفريقيا؛ والصين والهند واندونيسيا في آسيا؛ ومصر وإيران والمغرب والجمهورية العربية السورية وتركيا في الشرق الأدنى.

٥٥ - وبينما يلاحظ أن ١٤ بلداً فقط كان مستوى إمدادات الطاقة الغذائية بها يقل عن ٢٠٠٠ سعر حراري في الفترة ١٩٨٩-١٩٩١، إزداد عدد هذه البلدان إلى عشرين في الفترة ١٩٩٣-١٩٩٥، مما يدل على تفاقم الوضع في الشريحة الدنيا من الأمن الغذائي. وعلاوة على ذلك لوحظ أن بلدين على الأقل من البلدان التي تقل فيها إمدادات الطاقة الغذائية عن ٢٠٠٠ سعر حراري في الفترة ١٩٩٣-١٩٩٥ (منغوليا وتوغو)، كان مستوى إمداداتها يفوق ٢٢٠٠ سعر حراري في الفترة ١٩٨٩-١٩٩١. وعلى الرغم من التقدم المحدود الذي أحرز في بلدان قليلة، تلك بلد واحد هو رواندا، تجاوز الفئة التي يقل فيها مستوى إمدادات الطاقة الغذائية عن ٢٠٠٠ سعر حراري. ومع ذلك فمن المرجح أن تظهر البيانات الأحدث الواردة من هذا البلد، تدهوراً ملحوظاً في الأوضاع، من جراء الحرب الأهلية وقلة أداء الانتاج والتجارة.

٥٦ - ويلاحظ أيضاً أن أقصى ارتفاع في نصيب الفرد من الانتاج الغذائي في الفترة ١٩٩١-١٩٩٦ اكان في البلدان التي تتميز بارتفاع مستوى إمدادات الطاقة الغذائية، مما يؤكد الارتباط الوثيق بين مستوى الامدادات الداخلية ومستوى المتحصلات الغذائية. وزاد الانتاج الغذائي بمعدلات فائقة في البلدان التي تتجاوز فيها إمدادات الطاقة الغذائية ٣٠٠٠ سعر حراري (تدرج بلدان شمال أفريقيا، باستثناء الجماهيرية العربية الليبية، ضمن الفئة العليا)، وكانت الزيادة معقولة في البلدان التي تتراوح إمدادات الطاقة الغذائية فيها بين ٢٥٠٠ و ٣٠٠٠ سعر حراري (على الرغم من أن الصين وغانا وميانمار حققت مكاسب كبيرة في نصيب الفرد من الانتاج الغذائي). وعلى النقيض من ذلك، لم يسجل أي تقدم، بل كان هناك قدر من التراجع، في البلدان التي كانت إمدادات الطاقة الغذائية فيها تقل عن ٢٠٠٠ سعر حراري. ومن بين البلدان العشرين التي تنتمي إلى هذه المجموعة الأخيرة، تمكنت اثيوبيا، وبدرجة أقل أنغولا وكمبوديا وتشاد وملاوي وزامبيا وزمبابوي، من إحراز مكاسب يعتد بها في نصيب الفرد من الانتاج الغذائي أثناء الفترة ١٩٩١-١٩٩٦.

٥٧ - ويلاحظ أن أعلى المكاسب في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي قد تحققت في البلدان التي كانت إمدادات الطاقة الغذائية فيها تتجاوز ٢٥٠٠ سعر حراري. أما مجموعة البلدان التي تزيد فيها إمدادات الطاقة الغذائية عن ٣٠٠٠ سعر حراري، فقد شهدت مكاسب كبيرة في دخل الفرد بين الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢ والفترة ١٩٩٣-١٩٩٥، وخاصة الأرجنتين وجمهورية كوريا والجمهورية العربية السورية. أما البلدان الآسيوية التي تتراوح إمدادات الطاقة الغذائية فيها بين ٢٥٠٠ و ٣٠٠٠ سعر حراري مثل الصين واندونيسيا وماليزيا وتايلند وفيتنام، فقد

حققت نموا كبيرا في دخل الفرد. وهناك أمثلة أخرى على الاقتصادات السريعة النمو ذات المستويات العليا نسبيا من حيث إمدادات الطاقة الغذائية، من بينها شيلي، وأوروغواي. وعلى النقيض من ذلك، هناك البلدان ذات المستويات الدنيا في إمدادات الطاقة الغذائية، والتي شهدت انخفاضا في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وكان هذا الانخفاض حادا شديدا في إثلي وأنغولا ومونغوليا وسيراليون، ولكن جميع البلدان في المجموعة التي تقل إمداداتها عن ٢٠٠٠ سعر حراري، فيما عدا موزامبيق وكمبوديا، شهدت هبوطا أو ركودا في الدخل الفردي. وتشير البيانات المبدئية المتعلقة بأفغانستان الى أن الوضع هناك يدعو الى الانزعاج الشديد، حيث أن مستوى متوسط الاستهلاك الغذائي بها يعتبر من أدنى المستويات على الإطلاق (بلغت إمدادات الطاقة الغذائية بها ١٤٥٦ سعرا حراريا في الفترة ١٩٩٣-١٩٩٥، بانخفاض قدره ٢٤٪ عن الفترة ١٩٨٩-١٩٩١). وعلاوة على ذلك، انخفض نصيب الفرد من الانتاج الغذائي في أفغانستان انخفاضا كبيرا في الفترة ١٩٩١-١٩٩٥، وتدهور تماما في عام ١٩٩٦ من جراء الحرب الأهلية وما يترتب عليها من نزوح السكان على نطاق واسع ونقص المدخلات نتيجة لاستخدام العملات الأجنبية من أجل استيراد الأغذية اللازمة للاستهلاك اليومي.

٥٨ - أما المؤشرات المتعلقة بالوزن المالي لواردات الأغذية (نسبة الواردات الغذائية الى مجموع الواردات، ونسبة الواردات الغذائية الى مجموع الصادرات) فإنها تنم أيضا عن تدهور الأوضاع بشكل مؤسف. فقد لوحظ أن الواردات الغذائية لا تمثل فحسب نسبة كبيرة من مجموع التجارة في البلدان ذات المستوى المنخفض من حيث إمدادات الطاقة الغذائية (أكثر من ٥٠٪ من قيمة مجموع الصادرات في البلدان التي تقل فيها إمدادات الطاقة الغذائية عن ٢٠٠٠ سعر حراري في السنوات الأخيرة)، بل إن الوزن النسبي لهذه الواردات أخذ في الزيادة أيضا على ما يبدو. وعلى النقيض من ذلك، ظلت النسب ثابتة بوجه عام في البلدان ذات المستوى المرتفع من حيث إمدادات الطاقة الغذائية. وفيما يتعلق بعدة بلدان في المجموعة التي يقل فيها مستوى الامدادات عن ٢٣٠٠ سعر حراري، والتي تشمل موزامبيق وهايتي وجزر القمر ورواندا وغانبيا وسيراليون (وبلدان قليلة أخرى في الفئات العليا من حيث مستوى الامدادات)، تجاوزت قيمة واردات الأغذية مجموع الدخل المتحصل من الصادرات. وثمة حالة استثنائية وهي حالة العراق حيث يلاحظ أن نسبة الواردات الغذائية الى مجموع الصادرات ارتفعت من ٥٧٪ في الفترة ١٩٨٩-١٩٩١ الى ١٨٩٪ في الفترة ١٩٩٣-١٩٩٥، وذلك في أعقاب حرب الخليج. وبينما يلاحظ أن هذه الأوضاع قد تدل في بعض الحالات على توافر مصادر أخرى لتمويل الواردات، مثل السياحة وتحويلات العاملين بالخارج، إلا أنها كانت تعزى في معظم الحالات الى أوجه القصور الشديد في قطاع الصادرات والاعتماد القوي على المساعدات الغذائية أو مختلف أشكال التمويل الميسر.

٥٩ - ومن البلدان العشرين التي يقل فيها نصيب الفرد من إمدادات الطاقة الغذائية عن ٢٠٠٠ سعر حراري يوميا في الفترة ١٩٩٣-١٩٩٥، يوجد ١٦ في أفريقيا، وثلاثة (أفغانستان وكمبوديا ومنغوليا) في آسيا، وبلد واحد (هايتي) في أمريكا اللاتينية والكاريبي. ولوحظ في عشرة بلدان من البلدان الأفريقية الستة عشر، أن الوضع المزروع للمنتجات الغذائية في الفترة ١٩٨٩-١٩٩١ إزداد سوءا في الفترة ١٩٩٣-١٩٩٥. أما البلدان الأفريقية التي شهدت أسوأ تدهور في إمدادات الطاقة الغذائية (٧٪ أو أكثر)، من الفئة التي تقل فيها هذه الامدادات عن ٢٠٠٠ سعر حراري يوميا، فهي توغو وتنزانيا وليبيريا والصومال وزائير وزمبابوي. وقد نجمت هذه الأوضاع المتدهورة المتفاقمة عن مجموعة من العوامل مثل سوء الأحوال المناخية ومشكلات التحول الاقتصادي، نتيجة للانتقال من اقتصادات خاضعة لرقابة حكومية شديدة الى بيئة تسودها النزعة الليبرالية. ومع ذلك فإن أسوأ ضروب التدهور كانت تقترن في أكثر الأحيان بالتناحر الداخلي وغيبية الاستقرار السياسي. ولوحظ في الصومال بوجه خاص أن الحرب الأهلية وما



صاحبها من كوارث طبيعية، أدت الى تدن مؤسف في وضع الأمن الغذائي، وقد إزداد هذا الوضع سوءا في السنوات الأخيرة. وكان نصيب الفرد من إمدادات الطاقة الغذائية لا يتجاوز ١٧٢٧ سعرا حراريا في الفترة ١٩٨٩-١٩٩١، وواجه البلد المزيد من التدهور في الانتاج الغذائي (١,٧٪ سنويا أثناء الفترة ١٩٩١-١٩٩٦)، ونزوح السكان على نطاق واسع فضلا عن الحرب الأهلية وتدمير البنى الأساسية الاقتصادية أثناء الحرب. ويعزى تدهور وضع الأمن الغذائي في ليبيريا الى الحرب الأهلية في المقام الأول، كما إن انهيار البنى الأساسية الاقتصادية والإدارية في زائير هو السبب الأساسي وراء تدني أوضاع الأمن الغذائي بدرجة ملحوظة في هذا البلد.

٦٠ - وعلى الرغم من الاستقطاب الظاهري المتنامي منذ بداية التسعينات بين البلدان ذات المستوى المرتفع والبلدان ذات المستوى المتدني فيما يتعلق بالدخل والأمن الغذائي، إلا أن السنوات القليلة الأخيرة شهدت عددا من التطورات المشجعة. وكانت منطقة أفريقيا هي البقعة التي جاءت منها الأنباء الطيبة. وكما سيتضح في الجزء الوارد أدناه، شهدت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى زيادة ملحوظة في انتاج المحاصيل والماشية في ١٩٩٥، وتحسن الوضع كثيرا في ١٩٩٦، وشاركت معظم البلدان في هذا التطور الايجابي. وعلاوة على ذلك فإن التحول الاقتصادي الذي حدث في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥ اتسع نطاقا في ١٩٩٦، مما أدى الى ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الى حوالي ٥٪، وهو أعلى معدل تشهده هذه المنطقة منذ عقدين من الزمان.